

والمالية تقوم بوضع مخطط لتطوير التعليم في الوسط العربي»<sup>(١٨)</sup>. بيد أن هذه التوصيات لم تنفذ، وعزا بعض المصادر الاسرائيلية هذا الإهمال الحكومي المتعمد إلى الوضع السياسي، فقد جاء في دراسة أعدتها الدكتورة مينا تسييمح، حول التعليم في القطاع العربي، وقدمتها إلى اللجنة الفرعية التابعة للجنة التعليم والثقافة التابعة للكنيست، أن مواقف إسرائيل تجاه الأقلية العربية تعود إلى المشاكل الآتية، حيث تخشى إسرائيل منح العرب فيها الحقوق المتساوية في جميع المجالات، ومنها القطاع التعليمي، بسبب الوضع السياسي<sup>(١٩)</sup>.

وبسبب الأوضاع التعليمية السيئة هذه والأخذة بالاستفحال، قامت اللجنة القطرية العربية باتخاذ سلسلة من الإجراءات الاحتجاجية والتهديد بتصعيد ما لم يتم التوصل إلى حلول فورية تضع حداً لهذه المشاكل. وحددت اللجنة القطرية في مؤتمر صحفي لها المشاكل الأنسية التي لا زال التعليم العربي يعاني منها، والتي تعتبر استمراراً للمشكلات السابقة المذكورة، مستشهداً بما جاء في إحدى الدراسات التي قام بإعدادها كل من د. يوسف باشي، د. سورال كاهن، د. دانئيل دنيش، المحاضرين في كلية التربية التابعة للجامعة العبرية في القدس، بناء على طلب وزارة المعارف والثقافة، حول الانجازات التعليمية للمدرسة العربية. ووفق هذه الدراسة، فإن حوالي ٥٢٪ من المعلمين العرب لا زالوا غير مؤهلين، مقابل ٢٪ فقط في الوسط اليهودي، وقد كان ممكناً التغلب على هذا النقص الخطير في سلك المعلمين الأكفاء، وذلك بإقامة المزيد من دور المعلمين، حيث أنه حتى سنة ١٩٧٦، لم يكن هناك سوى دار واحدة للمعلمين العرب<sup>(٢٠)</sup>.

ويؤكد الدكتور سامي مرعي، أحد أعضاء اللجنة القطرية العربية (المحاضر في جامعة حيفا) أن التقليصات المستمرة في موازنة وزارة المعارف تساهم في إبقاء هذه المشكلة بدون حل، حيث أن الميزانية المستحقة لدار المعلمين العرب في حيفا لا تتجاوز ٢٪ تقريباً من مجموع ميزانية تأهيل المعلمين في منطقة حيفا وحدها، وهذه الميزانية على ضآلتها لا تنفق كلها ويعاد قسم كبير منها إلى وزارة المعارف؛ «إن عملية الأعداد هذه، تنعكس على المعلم وطريقة عمله، وهناك دراسات أكاديمية عديدة أشارت إلى أنه نتيجة للأوضاع سائلة الذكر، فإن التوجه الفكري التربوي للمعلم العربي ما يلبث أن ينسحق بعد ثلاث سنوات من ممارسة مهنة التعليم»<sup>(٢١)</sup>.

ويصف الدكتور مرعي مناهج التعليم الموضوعية للطلبة العرب بأنها مفرغة ومقتصرة على عمليات نقل ميكانيكية تشبه نمو الطالب، وهي بحاجة إلى تغيير جذري. ويستشهد بمنهاج اللغة العربية الذي يرمي إلى تعليم الطلاب القدرة على الكتابة والتعلم فحسب، بينما يخلو من عناصر التراث الشعبي العربي<sup>(٢٢)</sup>. كما أن كتب القراءة العربية ليست موحدة في جميع المدارس العربية، إنما هي كتب كثيرة ومتنوعة، وكل كتاب لمؤلف، وغالباً ما يكون المؤلف هذا مفتشاً في وزارة المعارف الذي يفرض كتابه على المدرسة أو المدارس الخاضعة لتفتيشه، إضافة إلى كتب القواعد والبلاغة التي وضعت في الثلاثينات، دون تحديد أهداف تربوية لتعليم اللغة العربية تبرز شخصية التلميذ والقيم القومية والاجتماعية والدينية، وتاريخ الشعب العربي، كما حددت في